

Distr.
LIMITED

TD/B/55/L.2/Add.5
25 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المقرر: السيدة أندرياني فالكوناكي - سوتوروبولوس (اليونان)

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - ملخص الرئيس (تابع)

استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: السياسات المالية والاستثمار

٢ المنتج فيما يتصل بالتجارة والتنمية.

ثانياً - ملخص الرئيس (تابع)

استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولة: السياسات المالية والاستثمار المنتج فيما يتصل بالتجارة والتنمية

- ١- كانت المناقشة الموضوعية التي تناولت البند ٧ من جدول الأعمال تستند إلى تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨ (وبخاصة فصوله من ٤ إلى ٧)، ولكنها تركزت أيضاً على التطورات المأساوية التي تحدث حالياً في الأسواق المالية، وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد فسّر القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بكفالة شركات مالية كبيرة من أجل تهدئة الأسواق المالية على أنه إشارة بأن للدولة دوراً هاماً تقوم به ليس في تحقيق الاستقرار فحسب وإنما في مراقبة وتنظيم القطاع المالي.
- ٢- وسلّطت المناقشة الضوء على حقيقة أن البلدان النامية كمجموعة كانت، منذ عام ٢٠٠٠، مصدرة صافية لرؤوس الأموال. وكانت الزيادة في تصدير رؤوس الأموال، التي جاءت في مقابل التحسن الكبير في موازين الحسابات الجارية، تعزى إلى سببين رئيسيين هما: (أ) ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وهو ما عاد بالفائدة على الاقتصادات المصدرة لهذه السلع؛ (ب) وإعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي في العديد من الاقتصادات الناشئة للحفاظ على أسعار صرف قادرة على المنافسة وتجنب المبالغة في تقييم أسعار صرف العملة بالقيمة الحقيقية. وأفيد أن إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي لم تكن نتيجة مخطط كبير، بل كانت إلى حد كبير نتيجة أزمات مالية عصفت بالكثير من البلدان النامية خلال العقد الماضي.
- ٣- وشددت المناقشة أيضاً على أن البلدان المصدرة الصافية لرؤوس الأموال كانت هي أيضاً البلدان التي حققت أعلى المعدلات في مجالي الاستثمار والنمو. وقد فهم أن هذا الوضع منافعٍ لنظريات الاقتصاد التقليدية التي ترى أن رأس المال ينبغي أن يتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، حيث تدر هذه التدفقات هوامش أعلى من العائدات، وأن البلدان الفقيرة كانت تتوقف على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمارات الكبرى.
- ٤- ولوحظ أيضاً، خلافاً للنظرية الاقتصادية التقليدية، أن زيادة الادخار، لا سيما من جانب الأسر المعيشية، ليس شرطاً مسبقاً لزيادة الاستثمار؛ وأنه يمكن تمويل الزيادة في الاستثمار من تراكم الفوائد وكذلك من الائتمان الذي يتولّد من النظام المصرفي، وهو ما يؤدي لاحقاً إلى زيادة في المدخرات الإجمالية.
- ٥- وجرى تسليط الضوء على أن أسواق الأسهم المالية في معظم البلدان النامية تمثل حصة صغيرة جداً من تمويل الاستثمارات، نظراً لأن فرص الإصدار كانت محدودة، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والجديدة. وقد شكّل ضعف القطاع المصرفي في العديد من البلدان النامية مصدر قلق كبير بالنسبة لعدة وفود.
- ٦- وقد أُشير أيضاً إلى أن الإصلاحات التي أدخلت على القطاع المالي قلّما أوفت بوعودها، كما أنها لم تسهم في تحقيق أوجه تحسن دائمة في تمويل الاستثمارات. فقد ظلت أسعار الإقراض مرتفعة والائتمان المصرفي يُمنح في المقام الأول إلى القطاع العام والاستهلاك الخاص. ولاحظت وفود أن الائتمان الممنوح إلى قطاع الإنتاج كثيراً ما يتركز بشكل كبير على حفنة من الشركات الكبرى، وأن تمويل الاستثمارات في القطاع الزراعي كان ضعيفاً للغاية. واعتبر العديد من الوفود

أن ثمة دوراً تقوم به الحكومات والبنوك المركزية في توجيه الائتمان للاستثمار في القطاع الخاص، عن طريق أدوات من قبيل المصارف الإنمائية، والملكية الحكومية للمصارف التجارية، والضمانات الائتمانية الحكومية.

٧- ومما اعتبر مشكلة كبرى أخرى افتقار الجزء الأكبر من الاقتصاد في العديد من البلدان النامية إلى فرص الوصول إلى الخدمات المصرفية. وذكر أن مؤسسات التمويل الصغير قامت بدور هام في بعض البلدان، ولكنها لم تكن بديلاً عن قطاع مصرفي تجاري حقيقي، لأنها عادة ما كانت تقدم الائتمان بكميات صغيرة نسبياً، وبأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، ولفترات قصيرة نسبياً. واعتُبر من المهم أيضاً ربط نظم التمويل غير الرسمية بنظم التمويل الرسمية.

٨- ورغم أن بلداناً نامية كثيرة شهدت تحسناً في وضعها الخارجي، شددت الوفود على أن البلدان لا تزال في معظمها معتمدة على الموارد الخارجية، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بل المساعدة الإنمائية الرسمية على وجه الخصوص. وبينما كانت الزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ ٢٠٠٢ محل ترحيب عموماً، جرت الإشارة إلى أن معظم المانحين ليسوا في طريق الوفاء بتعهداتهم بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الحاصلة في المساعدة الإنمائية الرسمية راجعة في قسط كبير منها إلى التخفيف من وطأة الديون، وهو ما اعترف بكونه لا يشكل زيادة كاملة على نحو ما نص عليه توافق آراء مونتيري. ولوحظ أيضاً أن بلداناً نامية عديدة قد تطلب زيادة التخفيف من الديون.

٩- وأحاطت الوفود علماً أيضاً بوجود تحولين في مجال المعونة. فبقياس المعونة الإنمائية في منحها على أساس أنها حصة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، تكون بذلك قد انخفضت بالنسبة إلى المعونة المتصلة بمحالات الطوارئ، وانخفضت حصة المعونة الاقتصادية بالنسبة إلى المعونة الاجتماعية. وبينما عُدَّت المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية مهمة من أجل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، جرى التشديد على ضرورة تدفق المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المشاريع المتصلة بالهياكل الأساسية والإنتاج في المجال الاقتصادي. وعُدَّ ذلك ضرورياً حتى تكون معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى وأطول أمداً، وهو ما يشكل شرطاً أساسياً لإيجاد المزيد من فرص العمل المنتج، وللمحد من الفقر بشكل مستدام.

١٠- وبالإضافة إلى أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية، رأت بلدان نامية عديدة في التغير الاقتصادي الهيكلي وإيجاد فرص العمل هدفين رئيسيين. واقترحت الوفود قياس فعالية المعونة بمدى مساهمة المعونة في تحقيق تلك الأهداف وأشارت بتوسيع مقاييس فعالية المعونة وفقاً لذلك.

١١- وسُلط الضوء على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يتطلب زيادة التدفقات السنوية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأمم الفقيرة بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليار دولار على الأقل فوق مستوياتها الحالية. وتدعو الحاجة إلى موارد إضافية لتمويل الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية والإنتاج. وجرت الإشارة إلى أن الدعم الوطني والدولي لتيسير تحويلات العمال قد يعزز تمويل الاستثمار أيضاً.

١٢- وجرت الإشارة أيضاً إلى أن الأزمة المالية الحالية ستؤدي لا محالة إلى تحول نموذجي في النظرية والسياسة الاقتصاديتين. فقد سلطت الأزمة الضوء على المخاطر الكامنة المرتبطة بتحرير الأسواق المالية وعدم تنظيمها، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز دور الدولة في الإشراف على الأنشطة المالية وتنظيمها. وينبغي للحكومات أن تكون أكثر نشاطاً،

بحيث تتدخل قبل أن تصبح عمليات إنفاذ الشركات المالية أمراً لازماً. غير أن عمليات الإنفاذ هذه لا ينبغي لها أن تكون مجانية إن هي أصبحت حتمية لتجنب ضرر أكبر بالاقتصاد ككل: إذ سيتعين تنظيم المؤسسات المالية التي أنقذت من الإفلاس تنظيمًا أدق لتلافي تكرار الأزمات المالية.

١٣ - ولوحظ أن خطر التضخم الناتج عن الزيادات الحاصلة في أسعار السلع الأساسية ربما بولغ في تقدير حجمه، بينما لم يقدر خطر السياسات النقدية المتشددة حق قدره، لا سيما وأن أسعاراً عديدة للسلع الأساسية قد بدأت في الانخفاض. وفي ذلك السياق، شددت المناقشة على أن السياسات النقدية المتشددة ليست تدبيراً ملائماً لكبح ضغط التضخم الناجم من جانب العرض - وإن كانت هذه السياسات قد تشكل عاملاً فعالاً في الحد من ضغط التضخم الناجم من جانب الطلب المفرط.

١٤ - ولمنع المضاربة المالية المزعزعة للاستقرار، واستمرار عدم تطابق أسعار الصرف واختلال الاقتصادي العالمي بشكل لا يُطاق، رأت عدة وفود ضرورة العمل على الصعيد الدولي لتعزيز الإشراف على الأسواق المالية وتنظيمها. لذلك ارتئي من المستصوب وضع إطار لإجراء تعديلات على أسعار الصرف في الوقت المناسب وبشكل منظم وإحداث آلية فعالة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي. ذلك أن تجنب الكساد سيقتضي من اقتصادات الفئات زيادة الطلب المحلي للتعويض عن تدني الطلب لدى الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى ضرورة منع التنافس في تخفيض قيمة أسعار الصرف استجابة لتدني قيمة الدولار.

١٥ - وأثنت عدة وفود على أمانة الأونكتاد لما اتسم به تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨ من جودة عالية ووجاهة في الموضوع. وجرى التسليم بأن التقرير قدم مساهمات مهمة في المؤتمر الاستعراضي المقبل بشأن تمويل التنمية، وكذا في النقاش المتواصل بشأن فعالية المعونة. وبناء عليه، شجعت الوفود الأمانة على تقديم المزيد من المساهمات في كلتا العمليتين. وجرى التسليم بأن تقرير التجارة والتنمية طالما سلط الضوء - بل توقع - المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية غير المنظمة. ورحبت الوفود بما يقدمه الأونكتاد من تحليل دقيق وبعيد النظر للمسائل النقدية والمالية، وطلبت إلى الأمانة أن تعزز في ذلك المجال عملها الذي له تأثير مباشر وهام في التجارة والتنمية على الصعيد الدولي.

- - - - -